

Distr.
GENERAL

CCPR/C/79/Add.13
28 December 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

النظر في التقارير المقدمة من الدول
الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد

تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

فنزويلا

١ - نظرت اللجنة في تقرير فنزويلا الدوري الثاني (CCPR/C/37/Add.14) في جلساتها ١١٩٧ إلى ١١٩٩ المعقودة في ٢ و٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، واعتمدت* التعليقات التالية:

الف - مقدمة

٢ - تشني اللجنة على الدولة الطرف فيما يتعلق بتقريرها الذي تم إعداده وفقاً لتوجيهات اللجنة (CCPR/C/20/Rev.1) . ويتضمن التقرير معلومات مفصلة عن القانون ، وإن كان يمكن أن تقدم معلومات أكثر اكتمالاً عن العرف المتعلق بتنفيذ العهد . فضلاً عن ذلك ، يبرز التقرير العوامل والصعوبات التي أعاققت تنفيذ العهد في فنزويلا في الفترة التي يغطيها التقرير . وتأسف اللجنة مع ذلك لأن التقرير قدم بعد الموعد المقرر بأكثر من سبع سنوات .

* في جلستها ١٢٠٢ (الدورة السادسة والأربعون) المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

٣ - وتشكر اللجنة أيضاً الدولة الطرف على الوثيقة الأساسية التي تم إعدادها حسب التوجيهات الموحدة المتعلقة بالجزء الأول من تقارير الدول الأطراف التي ينبغي تقديمها بموجب مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (HR1/1991/1) .

٤ - تشني اللجنة على وفد الدولة الطرف لكفاءته ولأنه حاول الاجابة صراحة وتاماماً على الاسئلة الكثيرة التي طرحها أعضاء اللجنة .

باء - الجوانب الايجابية

٥ - تحرب اللجنة بكون أن الديمقراطية آخذة في الازدهار في فنزويلا وتلاحظ بارتياح قيام البرلمان في السنوات الاخيرة باعتماد عدد كبير من القوانين والانظمة التي تتناول حقوق الإنسان أو عرضها على البرلمان . وتشمل هذه القوانين والانظمة نموصاً هامة تتناول فعلاً حماية الشعوب الأصلية والمساواة بين الرجل والمرأة . وتأخذ اللجنة علماً بالنموص التي تولي صكوك حقوق الإنسان الدولية الأولوية على القانون الفنزويلي المحلي .

جيم - العوامل والصعوبات التي تمنع تنفيذ العهد

٦ - تلاحظ اللجنة أن عدة حالات للطوارئ ناتجة عن أعمال شغب سببتها الاملاحات الاقتصادية ، قد أعلنت فيما مضى في فنزويلا ، وامتد آخرها من ٤ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢ . وقد علقت اجراءات الطوارئ التي أخطر بها الأمين العام عدداً من الضمانات المطالب بها في العهد ، ومنعت التنفيذ الكامل للعهد خلال تلك الفترات . وتلاحظ اللجنة أيضاً ان القوانين العتيقة التي لا تزال سارية ، رغم انها تنتقد بشدة في فنزويلا ، هي أحد العوامل الذي يمنع التنفيذ التام الكامل للعهد .

دال - مواضيع الاهتمام الرئيسية

٧ - تعرب اللجنة عن قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة مثل حالات الاختفاء القسري وغير الطوعي والتعذيب وحالات الاعدام بدون محاكمة ، والتي ارتكبت أثناء محاولات الانقلاب في ١٩٨٩ وأوائل ١٩٩٢ . ويقلقها الاخفاق في اتخاذ خطوات كافية لمعاقبة المذنبين الذين ارتكبوا هذه الانتهاكات ويقلقها أن أفراد قوات الشرطة وقوات الامن والأفراد من العسكريين لن يعاقبوا نتيجة لذلك . وهي تلاحظ أن التحقيقات القضائية في هذه الحالات كانت بطيئة بوضوح ولا سيما في الحالات التي تتعلق بأفراد القوات المسلحة .

٨ - ويقلق اللجنة أيضاً انه يمكن أن يدوم الحبس مدة تمل إلى ١٦ يوماً وتشدد على أن الأشخاص المتهمين يكونون أكثر تعرضاً بالذات في هذه الفترات ، خصوصاً لأعمال

التعذيب وسوء المعاملة . وإن إمكان جواز محاكمة المدنيين أمام محاكمة عسكرية هو مسألة تثير بالمثل قلق اللجنة .

٩ - وتعرب اللجنة أيضاً عن قلقها بسبب تطبيق المادة ٣٥ من قانون الأجانب التي لا توفر أي إمكانية للطعن وبسبب أحوال الاحتجاز في أماكن الحبس .

هاء - الاقتراحات والتوصيات

١٠ - توصي اللجنة الدولة الطرف باتخاذ أي تدابير لازمة لمكافحة جميع انتهاكات حقوق الإنسان ، ولا سيما تلك التي قد تكون قد ارتكبت أثناء مختلف حالات الطوارئ . وينبغي للدولة الطرف أن تعنى بأن تحاكم المحاكم المدنية وتعاقب جميع أفراد القوات المسلحة أو قوات الشرطة الذين ارتكبوا انتهاكات للحقوق التي يكفلها العهد . ويجب إعادة النظر في مدة الحبس وينبغي أن يسمح لشخص متهم بأن يجري له فحص طبي عند طلبه وبأن يتصل بمحاميه منذ وقت القاء القبض عليه . كما يتعين اتخاذ تدابير لانفاذ وسيلة الانتصاف المتمثلة في إنفاذ الحقوق الدستورية ، ولتحسين الأحوال في أماكن الحجز كثيراً . وينبغي إطالة قائمة الحقوق التي لا يجوز انتقاصها ، حتى في حالات الطوارئ ، لتشمل جميع الحقوق المشمولة بالفقرة ٢ من المادة ٤ للعهد . ويجب اتخاذ تدابير أخرى وفقاً للمادة ٢٧ من العهد ، من أجل أن يضمن للشعوب الأصلية حياتها الثقافية الخاصة بها واستخدام لغتها الخاصة بها . وأخيراً ، ينبغي بذل جهد خاص لدعم أنشطة مكتب حقوق الإنسان . وتوصي اللجنة أيضاً بتنظيم دورات دراسية تدريبية لرجال الشرطة ، وللقوات المسلحة وقوات الأمن وكذلك للمسؤولين الآخرين عن إنفاذ القوانين لتحسين المامهم بالمبادئ والقواعد الأساسية لحقوق الإنسان .
